التقارير

أزمة محادثات معاهدة «ستارت الجديدة» للحد من الأسلحة النووية الإستراتيجيةبين الولايات المتحدة وروسيا

محمد فوزي حسن
مستشار إعلامي سابق بسفارة مصر بالكويت

الملخص :

يرصد التقرير أهم التطورات التي شهدتها معاهدة «ستارت الجديدة» بين الولايات المتحدة وروسيا، ويستعرض أبرز محاور آخر معاهدة رئيسية لنزع السلاح بين أكبر قوتين نوويتين في العالم، ودلالات وانعكاسات الخطوة الروسية الأخيرة على خلفية قرار تأجيل محادثات «القاهرة» للحد من الأسلحة النووية الإستراتيجية، ومواقف الأطراف المعنية ، ومستجداتها،ونتائجها المستقبلية المتوقعة، خاصة وأن اجتماعات معاهدة «ستارت الجديد»ة هي القناة الثنائية الوحيدة المتبقية لواشنطن وموسكو للتفاوض حول القضايا الفنية الدقيقة المتعلقة بالحد من التسلح.

وبشكل عام تسود تقديرات ترجح أن هذا الملف لن يشهد طورات دراماتيكية في المدى المنظور، لكنه سيبقى مطروحاً في المستقبل القريب، نظرا لانتهاء أمد تطبيق المعاهدة بحلول عام 2026، ومعه قد يتعذر تجديدها مرة أخرى، على الأقل في ظل الظروف الدولية الحالية والتوتر الحالي في العلاقات بين موسكو وواشنطن، بحسب خبراء عسكريين وسياسيين دوليين، خاصة في ظل المواقف الأخيرة التي تم رصدها وفي ضوء ما اعتبره الكرملين مؤخراً من أن الولايات المتحدة نسفت الأساس القانوني لمعاهدة "ستارت الجديدة" للحد من الأسلحة النووية بين البلدي، في مقابل اتهام وزارة الخارجية الأمريكية روسيا بانتهاك معاهدة رئيسية للحد من الأسلحة النووية – (ستارت الجديدة) - مع الولايات المتحدة، موضحة أن موسكو تواصل رفض السماح بتفتيش منشآتها النووية.

Abstract:

The report monitors the most significant developments in the New START treaty between the United States and Russia and reviews the most prominent interlocutors of the latest major disarmament treaty between the world's two largest nuclear powers, and the connotations and repercussions of Russia's latest move against the backdrop of the decision to postpone talks "Cairo" to reduce strategic nuclear weapons, stakeholders' positions and developments, and their expected future outcomes, especially as treaty meetings "New START" is the only remaining bilateral channel for Washington and Moscow to negotiate delicate technical issues related to arms control.

Overall, estimates are likely that this file will not experience dramatic developments in the foreseeable term. But it will remain on the table in the near future, given the Treaty's expiration by 2026, while it may not be possible to renew it again, At least in the current international circumstances and the current tension in relations between Moscow and Washington according to international military and political experts, especially in the light of recent positions monitored and in the light of the Kremlin's recent view that the United States had torpedoed the legal basis of a treaty "New START" for the reduction of nuclear weapons between municipalities, in exchange for accusing the US State Department of Russia of violating a major nuclear arms control treaty - With the United States, Moscow continues to refuse to allow inspections of its nuclear facilities.

مقدمة:

في الثامن والعشرين من نوفمبر ٢٠٢٢، أعلنت وزارة الخارجية الروسية، أن محادثات "القاهرة" لنزع السلاح النووي بين روسيا والولايات المتحدة أُجلت، وجاء إرجاء موسكو لمحادثات معاهدة "ستارت الجديدة" التي كان من المقرر

أن تنعقد بين مسئولي البلدين في العاصمة المصرية القاهرة خلال الفترة (من 29 نوفمبر وحتى 6 ديسمبر 2022) لمناقشة استئناف عمليات تفتيش بموجب المعاهدة التي عُقدت بين الجانبين في عام 2010 للحد من انتشار الأسلحة النووية، ودخلت حيز التنفيذ عام 2011، والتي عُلقت في مارس 2020 بسبب الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة "كوفيد-19"، وتم تمديد المعاهدة آخر مرة في أوائل عام 2021 لمدة خمس سنوات، وسط مخاوف عالمية من تداعيات القرار على قضية الحدّ من انتشار الأسلحة النووية، خشية اندلاع حرب نووية بين أكبر قوتين دولتين.

وجاء تأجيل الاجتماعات في إطار معاهدة "ستارت-3" للصواريخ الهجومية الاستراتيجية - الاتفاق الوحيد المتبقي الذي ينظم أكبر ترسانتين نوويتين في العالم - في أعقاب تهديدات موسكو النووية تجاه أوكرانيا، وبعد التعقيدات المتعلقة بعمليات التفتيش المتعلقة بالمعاهدة.

وقد شهدت الشهور الماضية حالة من التوتر في العلاقات الأمريكية - الروسية، وذلك على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية، حيث قادت واشنطن المعسكر الغربي وفرضت عقوبات اقتصادية ضد موسكو، كي تتراجع عن قرار الحرب في أوكرانيا.

و في التقرير التالي نرصد ملامح معاهدة "ستارت الجديدة" بين الولايات المتحدة وروسيا، آخر معاهدة رئيسية لنزع السلاح بين أكبر قوتين نوويتين في العالم، ودلالات وانعكاسات الخطوة الروسية الأخيرة على خلفية قرار تأجيل محادثات "القاهرة" للحد من الأسلحة النووية الإستراتيجية، ونتائجها المستقبلية المتوقعة في ضوء مستجدات مواقف الطرفين:

أولاً: معاهدة «ستارت الجديدة» بين الولايات المتحدة وروسيا

في 8 أبريل 2010، توصلت الولايات المتحدة إلى معاهدة "ستارت الجديدة" مع روسيا التي وقعها كل من الرئيسيين السابقين الأمريكي باراك أوباما والروسي ديمتري ميدفيديف في اجتماع شهدته مدينة براغ، عاصمة جمهورية التشيك .

وتعد معاهدة "ستارت الجديدة"، اختصاراً لـ"Strategic Arms Reduction Treaty" أي (معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية)، وهي اتفاقية لتخفيض

الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وتعرف باسمها الرسمي: "تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها"، وتقيّد المعاهدة عدد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية والصواريخ والقاذفات التي يمكن لروسيا والولايات المتحدة نشرها، وتهدف إلى الحد من سقف كل من ترسانتي القوتين الأمريكية.

كما تعتبر معاهدة "ستارت-3" امتداداً لمعاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية "ستارت-1" الموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بعد عشر سنوات من المحادثات المتقطعة بين البلدين في السنوات الأخيرة من الحرب الباردة، ووقعت في 1991، وتضمنت أكبر خفض ثنائي للأسلحة النووية في التاريخ.

وتتألف معاهدة (ستارت الجديدة) من 3 أجزاء منفصلة، وهي: (نص المعاهدة، وبروتوكول المعاهدة، والملاحق الفنية، وجميع هذه المستويات ملزمة قانوناً).

ويتضمن نص المعاهدة والبروتوكول حقوق طرفي المعاهدة وواجباتهما الأساسية، كما تتضمن المعاهدة أيضا شرطا موحدا للانسحاب ينص على أن لكل طرف الحق في الانسحاب من هذه المعاهدة، إذا قرر أن الالتزامات المنبثقة عن المعاهدة تعرض مصالحه العليا للخطر.

وتنص المعاهدة على: تخفيض الحدود القصوى للرؤوس الحربية الهجومية الإستراتيجية (عابرة للقارات) للبلدين بـ 1550 رأسا نوويا لكل منهما كحد أقصى، وهو ما يمثل خفضا بنسبة 30% تقريبا مقارنة بالسقف السابق المحدد في عام 2002، كما أنها تحد عدد آليات الإطلاق الاستراتيجية والقاذفات الثقيلة ب800 وهو ما يكفي لتدمير الأرض مرات عدة.

وقد تم التوقيع على الاتفاقية رسميا في الأسبوع الأول من فبراير 2011 بعد التصديق عليها في الكونجرس الأمريكي في ديسمبر 2010، وفي مجلس الدوما الروسي في يناير .2011

ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بمدى زمني يمتد 10 أعوام ينتهي في 5 فبراير 2021، لكن الرئيس الأمريكي جو بايدن اقترح تمديدها 5 سنوات أخرى، وهو

ما رحبت به روسيا بسرعة، وشجع عليه الأمين العام للأمم المتحدة أنطويو جوتيريش.

وتعد "ستارت الجديدة" (ستارت- 3) آخر اتفاقية خاصة بالرقابة على الأسلحة بين موسكو وواشنطن، بعد أن انسحبت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، من جانب واحد من معاهدة التخلص من الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى المبرمة مع موسكو عام 1987 واتفاقية "الأجواء المفتوحة"، وجاءت على إثر معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية لعام 2002، التي انتهى العمل بها مع دخول معاهدة "ستارت الجديدة" حيز التنفيذ.

كما تنص "ستارت-3" على حظر نشر أسلحة هجومية استراتيجية خارج أراضي البلدين، في الوقت الذي تحدد لكل طرف الحق في أن يقرر بشكل مستقل تشكيل وهيكلة أسلحته الهجومية الاستراتيجية في إطار الحدود التي أقرتها المعاهدة.

وتحدد المعاهدة الفارق في العلاقة بين الهجوم الاستراتيجي (الأسلحة النووية الاستراتيجية -أنظمة الدفاع الصاروخي)، إضافة إلى حظر تحويل أنظمة إطلاق الصواريخ البالستية العابرة للقارات، الموجودة على غواصات، إلى أنظمة إطلاق لمكافحة الصواريخ الباليستية) والأسلحة الدفاعية والاعتراضات الدفاعية.

وتتطلب الاتفاقية من الطرفين إجراء عمليات تفتيش في القواعد، التي توجد فيها الأسلحة، إضافة لتبادل البيانات للتحقق من الامتثال لبنود المعاهدة، كما تنص كذلك على تبادل سنوي لعدد الأسلحة محل الاتفاق، وتنص المعاهدة على 18 عملية تفتيش داخل المواقع سنويا.

ويُسمح لكل جانب بإجراء 10 عمليات تفتيش، يطلق عليها "النوع الأول"، وتتعلق بالمواقع التي توجد فيها الأسلحة والأنظمة الإستراتيجية، و8 عمليات تفتيش يطلق عليها "النوع الثاني"، وتركز على المواقع التي لا تنشر سوى الأنظمة الإستراتيجية.

ومن أجل تعزيز أهداف أحكام المعاهدة وتنفيذها، تجتمع لجنة استشارية روسية أمريكية مرتين كل عام في مدينة جنيف السويسرية؛ من أجل مناقشة القضايا المتعلقة بالاتفاقية، والتنسيق فيما بينهما.

ووفقاً لـ "موقع وزارة الخارجية الأمريكية"، فإن البلدين تبادلا 21 ألفا و403 إخطارات للاستفسار والتفتيش حتى 21 يناير 2021.

ثانياً: الموقف الروسي من محادثات « ستارت الجديدة»

اتهمت موسكو الولايات المتحدة، في الـ ٢٩ من نوفمبر ٢٠٢٢، بمحاولة تغيير ميزان القوى بموجب المعاهدة بطريقة «غير شرعية تماما» من خلال تعديل الأسلحة، وبتبني «نهج سام» مناهض لروسيا، وقالت: «إن هذا هو ما دفعها إلى تأجيل المحادثات بشأن الأسلحة النووية مع المسئولين الأمريكيين في القاهرة».

واعتبرت موسكو أن إلغاء محادثات الأسلحة النووية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة في آخر لحظة يرسل «إشارة سياسية» إلى واشنطن.

وأعلنت وزارة الخارجية الروسية، تأجيل الاجتماع بين روسيا والولايات المتحدة لمناقشة إمكانية استئناف عمليات التفتيش بموجب معاهدة «ستارت الجديدة»، الاتفاق الرئيسي لنزع السلاح النووي بين القوتين، إلى أجل غير مسمى، ولم تحدد موعدا جديدا للاجتماع، بعد أن أعلن نائب وزير الخارجية الروسي، سيرجي ريابكوف، أن روسيا والولايات المتحدة، ستعقدان مفاوضات بشأن معاهدة «ستارت» حول الحد من الأسلحة النووية في القاهرة.

وقالت مصادر الخارجية الروسية: إن "اجتماع اللجنة الاستشارية الثنائية لن يعقد في الموعد المحدد".. واتهمت وزارة الخارجية الروسية واشنطن بمحاولة تغيير ميزان القوى بموجب المعاهدة بطريقة "غير شرعية تماما" من خلال تعديل الأسلحة أو إعادة تسميتها لإخراجها من نطاق المعاهدة.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا: عبر "تليجرام": "في جميع المجالات، نلاحظ أعلى مستوى من السمية والعداء من واشنطن".. وأضافت: "في إطار الحرب الشاملة التي شنت ضدنا على عدة أصعدة، فإن كل خطوة أمريكية تقريباً تجاه روسيا تنبع من رغبة في إلحاق الضرر ببلدنا حيثما أمكن ذلك".

وكانت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية قد صرحت في وقت سابق بأن روسيا تواصل اعتبار معاهدة "ستارت الجديدة" أداة مهمة لضمان القدرة على التنبؤ وتجنب سباق التسلح، مضيفة أنها تأمل في أن يلتقي الجانبان بشأن

هـذه القضايـا في عـام 2023.

مـن جهتـه حمـل نائـب وزيـر الخارجيـة الروسي، سـيرجي ريابكوف واشـنطن المسـولية عـن فشـل الحـوار، ونقلـت وكالـة أنبـاء "انترفاكـس" الروسـية عـن "ريابكـوف" قولـه: "إنـه إذا أرادت الولايـات المتحدة إجـراء المحادثـات، عليهـا أن تقـدم مقترحـات لإحيائهـا".

وبعـد مـرور قرابـة ثلاثـة أشـهر عـلى تأجيـل ذلـك الاجتـماع وليـس إلغـاؤه، أطلق نائـب وزيـر الخارجيـة سـيرغي ريابكـوف تصريحـات بـددت آمـال انعقـاده في الوقت الحـالي، وكشـفت عـن أزمـة بـين موسـكو وروسـيا، عـلى خلفيـة الأزمـة الأوكرانيـة.. وقـال الدبلومـاسي الـروسي، في تصريحـات نقلتهـا وسـائل إعـلام روسـية: "إن موعـد المفاوضـات بـين موسـكو وواشـنطن بشـأن معاهـدة خفـض الأسـلحة الاسـتراتيجية الجديـدة (سـتارت) لم يتحـدد بعـد، مؤكـدا أن الوضـع الحـالي في العلاقـات الروسـية الأمريكيـة لا يسـمح بعقـد مثـل ذلـك الاجتـماع".

وقـد أعلنـت روسـيا في أغسـطس المـاضي تعليـق عمليـات التفتيـش الأمريكيـة المخطـط لهـا في مواقعهـا العسـكرية بموجـب معاهـدة "سـتارت الجديـدة"، مؤكـدة أن ذلـك هـو رد عـلى العقوبـات الأمريكيـة أمـام عمليـات التفتيـش الروسـية المماثلـة في الولايـات المتحـدة، فيـما أعلنـت موسـكو بالتـوازي أنهـا لم تعـد تنظـر إلى سـويسرا عـلى أنهـا طـرف محايـد، وترفـض التفـاوض مـع أطـراف ثالثـة عـلى أراضيهـا.

وكانـت الخارجيـة الروسـية قـد أعلنـت أنهـا أبلغـت واشـنطن بإخـراج مواقعهـا العسـكرية مؤقتـا مـن عمليـات التفتيـش في إطـار معاهـدة "سـتارت-3"، حيـث لا تسـتطيع روسـيا مـن تنفيـذ الإجـراءات المماثلـة عـلى الأراضي الأمريكيـة بسـبب القيـود المفروضـة مـن قبـل واشـنطن.

أمـا الكرملـين، فيقـول إنـه أبلـغ الولايـات المتحـدة بـأن الوقـت بـدأ ينفـد أمـام إجـراء مفاوضـات لاسـتبدال معاهـدة "سـتارت الجديـدة"، وأنـه إذا انتهـت صلاحيتها في 2026 دون اسـتبدالها فسـيؤدي ذلـك إلى إضعـاف الأمـن العالمـي.

جديـر بالذكـر أن الكرملـين اعتـبر مؤخـراً أن الولايـات المتحـدة نسـفت الأسـاس القانـوني لمعاهـدة "سـتارت الجديـدة" للحـد مـن الأسـلحة النوويـة بـين البلديـن، مـع التشـديد عـلى أن المعاهـدة تبقـى مهمـة مهـما سـاء الوضـع الحـالى، وجـاء ذلـك

بعدما كانت وزارة الخارجية الأمريكية اتهمت، (الثلاثاء 31 يناير 2023)، روسيا بانتهاك بنود معاهدة "نيو ستارت"، مشيرةً لرفضها السماح بإجراء عمليات تفتيش على أراضيها وعرقلة الجهود الأمريكية لمناقشة هذه القضية.

وقال الكرملين، في الأول من فبراير 2023، رداً على احتمال إرسال الولايات المتحدة أسلحة بعيدة المدى إلى أوكرانيا، "إن ذلك سيصعد التوترات، لكنه "لن يمنعنا من تحقيق أهدافنا".

من جهته أكد السفير الروسي لدى واشنطن أناتولي أنطونوف أن روسيا التزمت بدقة بمعاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت) طوال السنوات الماضية، خلافا لواشنطن.

وفي تعليقه على التقرير الذي أعدته وزارة الخارجية الأمريكية ومفاده أن روسيا وفق المزاعم لم تنفذ شروط معاهدة "ستارت" وقد تعود إلى تنفيذها من خلال السماح بإجراء أعمال التفتيش في أراضيها والموافقة على عقد اللجنة التشاورية الثنائية، قال "أنطونوف": إنه "في العام الجاري وفي ضوء المواجهة المسعورة مع روسيا التي بدأها الغرب كانت الإدارة الأمريكية حريصة بوضوح على تقديم مجموعة أخرى من الاتهامات في مجال الحد من الأسلحة والتي لا أساس لها من الصحة.. ولأول مرة – كانت الاتهامات تخص معاهدة "ستارت" التي التزمت بها بلادنا بدقة طوال السنوات الماضية، خلافا لواشنطن التي قامت بسحب غير مشروع لمئات أنواع السلاح الاستراتيجي من المعاهدة" حسبما أفادت قناة روسيا اليوم الإخبارية في الأول من فبراير 2023".

وأضاف أن روسيا تحافظ على تمسكها بأهداف معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ولا تزال تعتبرها آلية فعالة في مجال الاستقرار الاستراتيجي وضمان القدرة على التنبؤ في العلاقات بين الدول النووية الكبرى، ننوي مواصلة مراعاة القيود الرئيسية للمعاهدة وتبادل المعلومات المناسبة، والمسئولية عن التصعيد حول معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية تتحملها الولايات المتحدة بالكامل.

ثالثاً: الموقف الأمريكي من محادثات « ستارت الجديدة «

عبرت الولايات المتحدة عن «خيبة الأمل» لإرجاء روسيا محادثات «ستارت الجديدة» بشأن الحد من الأسلحة النووية، وأكدت استعدادها للجلوس إلى طاولة الحوار رغم التوترات الشديدة بشأن حرب أوكرانيا، حيث أبدت واشنطن استعدادها لإجراء محادثات مع روسيا بشأن معاهدة «ستارت الجديدة» النووية على الرغم من توجيه الأخيرة اتهاماً لواشنطن بانتهاج سلوك مناهض لها استندت إليه لإرجاء محادثات بين مسئولين من البلدين كان مقرر عقدها في القاهرة يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٢، لمناقشة القضايا المتعلقة بالمعاهدة.

وقد أكدت واشنطن استعدادها لاستئناف الاتصالات مع موسكو وبحث مصير معاهدة «ستارت ٣» للحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، مشيرة إلى أهمية هذه المعاهدة في الحفاظ على الأمن الدولي.

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية: إن الولايات المتحدة ما زالت مستعدة للقاء روسيا لإجراء محادثات بشأن معاهدة "ستارت الجديدة" النووية، على الرغم من اتهام موسكو لواشنطن بانتهاج "سلوك سام" مناهض لها استندت إليه لإرجاء المفاوضات قبل أيام.

وبحسب المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي جون كيربي لم تعط موسكو مبررا لإرجاء الاجتماع المقرر في القاهرة من جانب واحد، قائلاً: "لم نتلق إجابة حقيقية من الروس لتفسير الأسباب التي دفعتهم لإرجاء الاجتماع".. وأعرب "كيربي" عن أمله باستئناف المناقشات "في أسرع وقت ممكن"، مشدداً على "أهمية هذا الأمر ليس فقط للبلدين وإنما أيضا لبقية العالم".

ومن جانبه قال المتحدث باسم وزارة الخارجية نيد برايس في تصريحات صحفية: "نظل على استعداد للقاء روسيا بشأن المعاهدة نحن ملتزمون بـ "ستارت الجديدة"، مؤكداً أن الجانب الأمريكي كان يستعد بطريقة بناءة لمعالجة المخاوف المشتركة في المحادثات، فيما اعتبر أن "المزاعم التي تقول إن الولايات المتحدة ليست مستعدة للاجتماع لا تتوافق مع الواقع".

وعلى الرغم من أنهم كانوا لا يتوقعون أن تؤدي المحادثات المقبلة إلى

استئناف فوري لعمليات التفتيش في الموقع، فقد ذكر مسئول في الإدارة الأمريكية إن مسئولي إدارة "بايدن" ينظرون إلى محادثات "ستارت الجديدة" على أنها تطور إيجابي، وعرضت واشنطن مؤخراً استعدادها للعمل بشكل إيجابي مع روسيا، لتنفيذ بنود المعاهدة.

وأعربت واشنطن قبيل الاجتماع الملغي عن أملها في لقاء "بناء"، مشيرة إلى أهمية مواصلة التحدث مع الروس حول "الحد من الأخطار" على الرغم من الحرب في أوكرانيا.

ويشار الى فشل موسكو وواشنطن في الاتفاق على التمديد في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الذي أرادت إدارته إرفاق شروط بالتجديد، وهو ما رفضته موسكو، إذ رفضت إدارة "ترامب"، البحث في تجديد أمد الاتفاقية الزمني، واعتبرت أن واشنطن أخطأت في التقيد بهذه الاتفاقية؛ لأن 60% من الترسانة النووية الروسية من صواريخ نووية متوسطة وقصيرة المدى لم تشملها المعاهدة.

وعلى الرغم من تحرك الرئيس الأمريكي جو بايدن لعزل ومعاقبة روسيا اقتصاديا، منذ بدء هجومها العسكري على أوكرانيا التي تلقت أسلحة أمريكية بمليارات الدولارات للدفاع عن نفسها، فقد أوردت تقارير إعلامية اقتراح طرحه "بايدن" للتفاوض على إطار جديد للحد من الأسلحة النووية، كي يحل محل معاهدة "ستارت الجديدة" عندما تنتهي صلاحيتها في عام 2026، وسط استغراب روسي.

وفي تطور لاحق، وبنهاية يناير 2023، اتهمت وزارة الخارجية الأمريكية، روسيا بانتهاك المعاهدة الرئيسية للحد من الأسلحة النووية مع الولايات المتحدة، موضحة أن موسكو تواصل رفض السماح بتفتيش منشآتها النووية، وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية في بيان: "روسيا لا تمتثل لالتزاماتها بموجب معاهدة (نيو ستارت) لتسهيل أنشطة التفتيش على أراضيها"، وأضاف أن "رفض روسيا تسهيل أنشطة التفتيش، يمنع الولايات المتحدة من ممارسة حقوق مهمة، بموجب المعاهدة، ويهدد جدوى الحد من الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة وروسيا"، وتابع المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بالقول: إن

"روسيا فشلت أيضا في الامتثال لالتزامات معاهدة (نيو ستارت) لعقد اجتماع للجنة الاستشارية الثنائية وفقا للجدول الزمني المنصوص عليه في المعاهدة".

الصين واتفاقية الحد من الأسلحة النووية «ستارت الجديدة»:

بالنظر إلى الطرح المتعلق بأهمية معاهدة «ستارت الجديدة»، والخاص بكونها قد تفتح الباب على مصراعيه أمام المطالبة بضرورة ضم دول أو قوى نووية أخرى إليها في المستقبل، خاصة «الصين»، خاصة بعدما طالبت إدارة الرئيس الأمريكي «ترامب» السابقة بضرورة انضمام الصين لمثل هذه المعاهدات، يرى بعض الخبراء العسكريين أن الصين هي الحاضر الغائب في هذه القضية، فهي لا تخضع لأي اتفاقيات للحد من إنتاج الصواريخ النووية طويلة المدى، وهو ما قد يسهم في دفع روسيا لانتهاك القيود، التي تحد من إنتاجها هذه الصواريخ.

وفي الوقت الذي لا يعتقد على نطاق واسع داخل واشنطن أن هناك عودة لسباق التسلح مع روسيا؛ فإنه يُعتقد أن الخطر الحقيقي تمثله الصين، التي لا تتوقف عن إنتاج أسلحة متطورة، في وقت تشهد فيه ميزانيتها العسكرية زيادات بنسب كبيرة سنويا.

ويثير التقدم الذي تحرزه الصين في مجالات تقنيات الصواريخ والأسلحة النووية والذكاء الإصطناعي قلقا جديا لدى العديد من المراقبين الغربيين الذين يعتقدون أن انقلابا جذريا يجري في ميزان القوة العسكرية على النطاق العالمي.

ويعتقد خبير شئون التسليح العالمي، ستيفن سيستانوفيتش، بحسب ما أورده موقع "بي بي سي" أن أي جهود لوقف سباق التسلح يجب أن تضم الصين، وألا تقتصر على الولايات المتحدة وروسيا.

وقد كشف "البنتاجون" مؤخرًا النقاب عن توقعاته بشأن حجم الترسانة النووية الصينية بعد 13 عامًا، والتي ستبلغ 1500 رأس نووي بحلول 2035، ووفقاً لتقديرات خبراء معنيين فإنه في الوقت الذي تعتبر فيه واشنطن أن بكين تمثل أكبر تحدٍ عسكري لها، فإن هذا المخزون الصيني يبقى أدنى مما تمتلكه كل من روسيا وأمريكا من الرؤوس النووية.

وكانت الصين قد أعربت عن أملها أن تستمر دون أي عائق عمليات التفتيش

المتبادلة للمواقع العسكرية بين روسيا وأمريكا في إطار في إطار معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت-3)، معتبرة أنها "اتفاقية ثنائية مهمة لتقليص ترسانتي الأسلحة النووية".

التداعيات والسيناريوهات المحتملة

شهدت الشهور الماضية حالة من التوتر في العلاقات الأمريكية - الروسية، وذلك على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية، حيث قادت واشنطن المعسكر الغربي وفرضت عقوبات اقتصادية ضد موسكو، كي تتراجع عن قرار الحرب في أوكرانيا.

وقد عكست خطوة تأجيل جولة المحادثات الأخيرة حجم الخلافات الجيواستراتيجية بين أكبر قوتين نوويتين في العالم، روسيا والولايات المتحدة، وذلك على الرغم من أنه ظاهرياً تحاول كل من موسكو وواشنطن الفصل بين قضايا سباق التسلح والقضايا السياسية والقضايا الخلافية الكبيرة بينهما، وقد كان من المفترض أن تمثل هذه الخطوة منفذاً لتخفيض حدة التوتر بين البلدين خاصة فيما يتعلق بالتهديدات النووية، وكان الهدف من اجتماعات القاهرة هو تحديد كيفية استئناف الولايات المتحدة وروسيا عمليات "التفتيش في الموقع" لترسانات الأسلحة النووية لدى كل منهما والتي تفرضها المعاهدة.

أثار هذا التطور الشكوك في مستقبل تلك المعاهدة، التي أصبحت على "وشك الانهيار"، وهي الوحيدة المتبقية بين واشنطن وموسكو والتي من المقرر أن تستمر حتى فبراير 2026، فيما جاء تبرير التأجيل الأحادي من جانب موسكو ردًا على استمرار تدفق الأسلحة الأمريكية والغربية لأوكرانيا.

وبحسب تقارير صحفية دولية، تشير "لورا كيلي" في تقرير على موقع "ذا هيل" الأمريكي، إلى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يخفف من حدة الخطاب الذي يهدد باستخدام الأسلحة النووية في أوكرانيا، ولكن الخبراء يقولون "إن الحديث الفضفاض، إلى جانب انهيار الدبلوماسية، جعل خطر نشوب صراع نووي على قدم المساواة مع الحرب الباردة"، وهي المخاوف التي عبر عنها وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين، قائلاً: إن "الخوف" لا يزال قائما من أن تستخدم روسيا سلاحًا نوويًا، وصرح في مقابلة مع وسائل إعلام فرنسية: "نحن

لا نستبعد ذلك".

من جانبها أشارت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية إلى أن المسئولين الروس ألمحوا إلى أن موسكو يمكن أن تستخدم الأسلحة النووية ضد أوكرانيا، ووصفوا الحرب بأنها معركة وجودية ضد الناتو، وقالوا: "أن روسيا كقوة نووية، لا يمكن إلحاق الهزيمة بها".

كما يثير الموقف الروسي تساؤلات حول ما إذا كانت روسيا تخطط لاستخدام الاجتماعات المستقبلية كورقة مساومة لكي تضغط واشنطن على كييف لقبول شروط روسيا للسلام، وتشمل تلك الشروط تسليم "الأراضي التي ضمها الرئيس فلاديمير بوتين".

وتكتسب معاهدة "ستارت الجديدة" أهميتها باعتبار أنها المعاهدة الوحيدة الباقية بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن الحد من الأسلحة النووية، حيث تعتبر هي الاتفاقية الوحيدة المتبقية لمراقبة الأسلحة النووية بين البلدين، بعد انسحابهما عام 2019 من معاهدة الأسلحة النووية متوسطة المدى الموقعة بينهما عام 1987، وبموجب الاتفاقية تم تخفيض الحدود القصوى للرؤوس الحربية الهجومية الاستراتيجية، العابرة للقارات، لكليهما، حيث حددت المعاهدة ترسانة الدولتين النووية من الصواريخ عابرة القارات بما لا يزيد على 700 رأس نووي في قواعد أرضية، و1550 صاروخًا نوويًا في الغواصات والقاذفات الجوية الاستراتيجية، مع امتلاك 800 منصة ثابتة وغير ثابتة لإطلاق صواريخ نووية.

واللافت أن قرار روسيا عدم السماح لواشنطن تفتيش منشآتها ومواقعها العسكرية، وفق معاهدة "ستارت 3"، أثار ضجة وتداعيات في الأوساط الدولية ومخاوف من عودة سباق التسلح النووي، وسط مخاوف عالمية من تداعيات القرار على قضية الحد من انتشار الأسلحة النووية.

على الصعيد الدولي، دعت الأمم المتحدة، واشنطن وموسكو لتسوية الخلافات الخاصة بمسائل التفتيش للمواقع العسكرية في البلدين، وقال نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة "فرحان حق": "إنها الاتفاقية الثنائية الوحيدة المتبقية في مجال الرقابة على الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة وروسيا، تعتبر (ستارت) 3عنصرا مهما للأمن والسلام الدولي، وكذلك لنظام نزع

السلاح النووي وعدم الانتشار"، وفقا لوكالة "نوفوستي" الروسية.

ووفق خبراء عسكريين، فإن "ستارت 3" تعد الأهم بين معاهدات خفض التسلح النووي، والوحيدة التي ما زالت صامدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة - بعد أن فشلت معاهدتا "ستارت1" و"ستارت 2" في تحقيق أهدافهما، بسبب رفض روسيا التوسع الشرقي لحلف الناتو قرب حدودها، وتمسكها بأن تتضمن الاتفاقية نصاً واضحاً يشير صراحة إلى "الدرع الصاروخي"، الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على نشره في بعض دول أوروبا الشرقية - كما أن القرار يثير مخاوف الغرب من التسليح النووي لروسيا التي تلوح دائما بإمكانية استخدام أسلحة نووية "تكتيكية" في أوكرانيا.

وتشير تقديرات دوائر التحليل السياسي والخبراء إلى أن هناك عدة عقبات تواجه عملية استئناف المفاوضات بين الجانبين، منها الشروط الروسية التي تؤكد على ضرورة انطلاق المحادثات من مبدأ المساواة، والاحترام للمصالح الروسية وعدم تجاوز الخطوط الحُمر لروسيا في مجال أمنها القومي.

وبالتوازي تبدو العقوبات الأمريكية الأوروبية المفروضة على موسكو حجر عثرة حيث إن روسيا تعتبر أن استئناف عمليات التفتيش إحدى أوراق المساومة التي يمكن من خلالها الضغط على الولايات المتحدة لتخفيف العقوبات المفروضة عليها.

ومن هذه العقبات أيضًا الترتيبات الأمنية الجديدة التي قد تفرضها نتائج ما بعد الحرب الروسية الأوكرانية، والضمانات اللازمة للأمن في القارة الأوروبية، حيث تتضمن المعاهدة شرطًا موحدًا للانسحاب منها ينص على أن لكل طرف الحق في الانسحاب إذا قرر أن الالتزامات المنبثقة عن المعاهدة تعرِّض مصالحه العليا للخطر.

ويرى الخبير في المجلس الروسي للشئون الدولية، ألكسندر يرماكوف، أن "مصير المعاهدة سيعتمد من نواح كثيرة على ردة فعل واشنطن"، وتوقع "يرماكوف" أربع سيناريوهات للأزمة مفادها

1. احتمال أن تتراجع الإدارة الأمريكية وتوقف الضغط على "المكابح".
2. أو أن تتخذ خطوات جوابية جدية.

3. أو تقدم على تصعيد حاد ومن بينه وقف تبادل البيانات فيما يخص الصواريخ والأسلحة الاستراتيجية.
4. أما السيناريو الرابع، حسبما نقلت صحيفة "إزفستيا" الروسية، فهو: أن القرار قد يؤدي لتحفيز الولايات المتحدة وحلفاءها على السماح بتخفيف إغلاق الأجواء ومنح التأشيرات.

وتجدر الإشارة إلى أن اجتماعات اتفاقية "ستارت الجديدة" هي القناة الثنائية الوحيدة المتبقية لواشنطن وموسكو للتفاوض حول القضايا الفنية الدقيقة المتعلقة بالحد من التسلح، وكان الاجتماع الأخير للجنة الاستشارية الثنائية قد عقد في أكتوبر من العام الماضي.

وكان الأمل متعلقاً في إنفراجها يمثلها حوار "القاهرة" بين موسكو وواشنطن كأول لقاء رفيع المستوى بين الجانبين منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، وكان هناك أمل – في حالة انعقاد اللقاء- فى تفعيل بنود المعاهدة، واستئناف عمل لجان التفتيش التبادلية والدورية والتى تم تعليقها منذ مارس 2020 إثر فرض قيود الحركة بسبب جائحة كرونا، ثم امتداد هذه القيود بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، كما كان من الممكن أن يكون اللقاء وسيلة للتنسيق بين الطرفين الروسى والأمريكى كقوتين عظميين في مجال التسليح النووي.

وخاصة وأن معاهدة "ستارت الجديدة" قد أعادت التعاون والقيادة المشتركة بين الولايات المتحدة وروسيا في مجال ضبط الأسلحة النووية وحققت تقدماً في العلاقات بين البلدين، وحافظت على المرونة التي تحتاج إليها الولايات المتحدة لحماية أمنها وأمن حلفائها، وباعتبارها آخر اتفاقية قائمة من نوعها بين أكبر قوتين نوويتين في العالم بشأن الأسلحة النووية، وبالرغم من أن الموقف يضيف أزمة جديدة إلى سلسلة أزمات البلدين، ويلقي بظلال جديدة على التخوف الغربي من التسليح النووي الروسي، في ظل تلويح موسكو الدائم مؤخراً، بإمكانية استخدام أسلحة نووية "تكتيكية" في أوكرانيا، لكنه "لا يلغي الاتفاقية"، فهي قائمة، كما أن "موسكو ما زالت ملتزمة بكل ما جاء بالمعاهدة، التي تعد فعليا الأهم بين معاهدات خفض التسلح النووي، والوحيدة التي ما

زالـت صامـدة في مرحلـة مـا بعد الحـرب البـاردة".

ويـرى المتشـككون أن انتهاء معاهـدة "سـتارت الجديدة" سـيكون علامـة عـلى الانهيـار شـبه الكامـل لهيـكل حظـر الانتشـار النـووي الـذي بنتـه الولايـات المتحـدة والاتحـاد السـوفيتي خـلال الثمانينيـات والتسـعينيات، وإلى أن تُسـتأنف الاجتماعـات وعمليـات التفتيـش بموجـب اتفاقيـة "سـتارت الجديـدة"، فـإن الآمـال، في متابعـة التفـاوض عـلى المعاهـدة، تبـدو قاتمـة.

وبشـكل عـام تسـود تقديـرات ترجـح أن هـذا الملـف لـن يشـهد طـورات دراماتيكيـة في المـدى المنظـور، لكنـه سـيبقى مطروحـاً في المسـتقبل القريـب، نظـرا لانتهـاء أمـد تطبيـق المعاهـدة بحلـول عـام 2026، ومعـه قـد يتعـذر تجديدهـا مـرة أخـرى، عـلى الأقـل في ظـل الظـروف الدوليـة الحاليـة والتوتـر الحـالي في العلاقـات بـين موسـكو وواشـنطن، بحسـب خـبراء عسـكريين وسياسـيين دوليـين، خاصـة في ظـل المواقـف الأخـيرة التـي تـم رصدهـا وفي ضـوء مـا اعتـبره الكرملـين مؤخـراً مـن أن الولايـات المتحـدة نسـفت الأسـاس القانـوني لمعاهـدة "سـتارت الجديـدة" للحـد مـن الأسـلحة النوويـة بـين البلـدي، في مقابـل اتهـام وزارة الخارجيـة الأمريكيـة روسـيا بانتهـاك معاهـدة رئيسـية للحـد مـن الأسـلحة النوويـة – (سـتارت الجديـدة) - مـع الولايـات المتحـدة، موضحـة أن موسـكو تواصـل رفـض السـماح بتفتيـش منشـآتها النوويـة.